يواصل أعماله السبت القادم

مجلس النواب يواصل مناقشة مشروع تعديل قانون السجل العقاري

صنعاء / سبأ :

واصل مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي رئيس المجلس مناقشته لمشروع تعديل القانون البديل للقرار الجمهوري بالقانون رقم (39) لسنة 1991م بشأن السجل العقاري مادةً مادة وذلك استناداً إلى تقرير اللجنة المشتركة من لجان الشؤون الدستورية والقانونية، والعدل والأوقاف، والخدمات.

ويشتمل مشروع القانون على (174) مادة موزعة على (8) أبواب تناولت التسمية والتعاريف والأهداف ونظام التسجيل العقاري وأنواعه وإجراءاته وأنواع التسجيل واجراءاتها، وكذا نظام السجل العقاري وتأسيسه والخارطة العقارية التي تعتبر أساس تعيين موقع الوحدة العقارية وحدودها وشكلها الهندسي، ونظام تصحيح السجل العقاري والتصحيحات العقارية اللاحقة وآليات طلبات التسجيل وفحصها ونظام القيد المؤقت والشطب وكذا نظام تسجيل التصرفات العقارية والأحكام القضائية والإرث وتسجيلات التغيرات المادية، إلى جانب المنازعات المرتبطة بالتسجيلات اللاحقة وآثارالتسجيل ومسؤولية موظفي مكاتب التسجيل، وكذا الموارد المالية للهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، بالإضافة إلى أحكام انتقالية وختامية.

وعرف مشروع القانون والتعديلات المطروحة عليه من قبل أعضاء المجلس المنطقة العقارية بأنها مساحة محددة بمعالم وحدود منضبطة وتضم مجموعة من الوحدات العقارية بحسب القرار الصادر من رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني والخرائط والمخططات الصادرة من الهيئة ، أما التسجيل العقاري فهو مجموع الإجراءات التي تتخذ لتسجيل العقار وتبين حدوده ومعالمه وأوصافه وحالته الشرعية والقانونية والمادية لمختلف أنواع التسجيل ومراحله.

وفيما يخص العقار أو الوحدة العقارية فهو وحدة محددة غير منقولة من سطح الأرض خالية كانت أو مع ما يقام عليها من ابنية ومزروعات.

أما الحقوق العقارية فهي الحقوق العينية الأصلية والتبعية وأي حقوق أخرى قد ترد على العقار وهي على سبيل المثال لا الحصر حق الملكية الناتجة عن البيع والشراء والمبادلة والقسمة والإرث والهبة والوصية والوقف، وكذلك حق الانتفاع والارتفاق وحقوق الضمان الناتجة عن الرهن وإجراءات نزع الملكية وهي حقوق تثبت بطرق الإثبات الشرعي،وعرف مشروع القانون السند بالوثيقة الدالة على الحق العقاري المطابق للسجل بعد استيفاء إجراءات التسجيل العقاري، ويعتبر التسجيل الأول تحديد الوحدة العقارية وتحديد الحقوق العينية الأصلية والتبعية وتثبيت حقوق ملكيتها باسم المالك الحقيقي وفقا للإجراءات المقررة في هذا القانون، أما الصحيفة العينية فهي الوثيقة التي يدون فيها موقع العقار ووصفه ونوعه وحدوده والحقوق المترتبة له أو عليه ، ويعتبر السجل اليومي السجل المخصص لإثبات تاريخ إيداع طلبات التسجيل ويتألف من صفحات مرقمة ومؤشرة، فيما يعد السجل الهجائي السجل الذي تدون فيه أسماء أصحاب الحقوق العقارية المقيدة في السجل العقاري بالترتيب الهجائي، أما سجلات الأساس حسب التعريفات الواردة في مشروع التعديلات فهي السجلات الرسمية الخاصة بالعقارات المحفوظة لدى وزارة الأوقاف والمحاكم الشرعية وأراضي وعقارات الدولة (الأملاك) وسائر المؤسسات الحكومية والأهلية المعتمدة .

هذا وسيواصل المجلس مناقشته لبقية مواد وأحكام مشروع القانون في جلساته القادمة .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح يوم السبت المقبل بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني الأخ / يحيى عبدالله دويد وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة .

في اجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي أمس

إقرار مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2009 على المستويين المركزي والمحلي

صنعاء/سبأ:

اقر مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مشروع الموازنة العامة للدولة على المستويين المركزي والمحلي ومشاريع الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة والوحدات الاقتصادية للسنة المالية 2009م ، ومشاريع قوانين ربطها ووجه باحالتها الى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة .

وقدر مشروع الموازنة العامة اجمالي الموارد العامة للسنة المالية القادمة بمبلغ تريليون و 537 مليارا و168 مليونا و 312 الف ريال، من مختلف المصادر الايرادية، فيما قدرت الاستخدامات العامة في الموازنة بتريليون و963 مليار و995 مليون و468 الف ريال موزعة على ابواب الموازنة الخمسة .

وبذلك يكون نسبة العجز الصافي في الموازنة العامة للسنة المالية 2009م ، 37ر7 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي.

واكد المجلس بهذا الخصوص على ضرورة ألا يتجاوز العجز الصافي عند التنفيذ الفعلي للموازنة العامة ما حددته مصفوفة الاصلاحات الاقتصادية والمالية.

وفيما يتعلق بموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2009م فقد قدر المشروع موارد واستخدامات تلك الوحدات التي تتبع النظام المحاسبي الموحد بمبلغ 347 ملياراً و512 مليوناً و 638 الف ريال، ومبلغ 32 ملياراً و148 مليوناً و408 الاف ريال للوحدات التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي.

تريليون و(537) ملياراً و168 مليوناً و 312 ألف ريال إجمالي الموارد العامة للسنة المالية القادمة

التأكيد على التطبيق الصارم للإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات

وكان وزير المالية قد استعرض اسس اعداد مشروع الموازنة العامة والتي ارتكزت على الواقعية في تقدير الايرادات والتأكيد على اعادة النظر في الانظمة المالية والادارية بما يكفل ترشيد النفقات وزيادة الايرادات وإحكام الرقابة على التصرفات المالية بما ينسجم وتوجهات الدولة واهداف ومضامين برنامج الاصلاح الشامل، مع الاخذ بعين الاعتبار الحفاظ على مخصصات البرنامج الاستثماري وتطوير حجم الدعم للسلطة المحلية وتعزيز اللامركزية المالية والادارية، والتركيز على زيادة النفقات وفي المقدمة التشغيلية منها وبنسبة 30 بالمائة عن ربط عام 2008م، وذلك في اطار تطبيق مضامين الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي 2020م التزاما بمضامين البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية .

وشدد المجلس على الموازنة بين تدفق الموارد وحدود الاستخدامات والحد من المشاريع الجديدة واعطاء الاولوية في الانفاق على المشاريع قيد التنفيذ، وايلاء الاهتمام بهذه العملية على المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية العالية والتي تساهم في خلق قيمة مضافة صافية وعائد مجزي على المستوى الكلي والجزئي .

مؤكدا في ذات الوقت على المضي في عملية التطبيق الصارم للاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات على نحو ينعكس بالايجاب على العلاقة الحقيقيةبين الاجر والانتاجية وتنقية كشوفات المرتبات من الوظائف المزدوجة والوهمية، وكذلك التركيز على تنمية القطاعات الواعدة وتأكيد دورها في التنمية الاجتماعية وخدمة الاقتصاد الوطني .

وفوض الاجتماع رئيس الوزراء ووزير المالية باعداد البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2009م بما يتناسب مع الاتجاهات العامة التي تضمنتها الموازنة العامة، وبحيث يستوعب البيان اكبر قدر من الايضاحات لمجمل ما يمكن ان يثار من استفسارات حول تلك المشاريع.

وثمن المجل جهود الفريق الفني في اعداد مشروع الموازنة العامة ومشاريع الموازنات الاخرى التي تم اقرارها أمس، والذي يمثل المالية والتخطيط والتعاون الدولي والخدمة المدنية والتأمينات والبنك المركزي اليمني.

شكل لجنة لصياغة التوصيات

مجلس الشورى يختتم مناقشاته لموضوع تنمية الموارد البشرية

صنعاء/سبأ:

أنهى مجلس الشورى في الجلسة التي عقدها أمس الأربعاء برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني تناوله لموضوع تنمية الموارد البشرية في ختام ثلاثة أيام من المناقشات، احتل خلالها التعليم بكل مستوياته موقع الاهتمام في مداخلات أعضاء المجلس وممثلي الجانب الحكومي.

وفي جلسة أمس واصل أعضاء مجلس الشورى مناقشاتهم للموضوع في ضوء التقرير المقدم من لجنة الإصلاح الإداري والتأمينات والتنمية البشرية، حيث تطرقت المناقشات إلى قضايا التعليم العام والفني والجامعي، ودعت إلى اتخاذ إجراءات حقيقية فيما يتعلق بتطوير المناهج والعناية بالمعلم وبالإدارة المدرسية.

ونوه أعضاء مجلس الشورى بالإرادة السياسية الجادة وبحرصها على تطوير النظام التعليمي، وعرضوا جملة من المقترحات للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، تشمل مراجعة نظام إعداد المعلمين، وإعادة النظر في الخطة الدراسية بما يتيح إعادة العمل بمقررات دراسية مهمة مثل التربية الفنية والتربية الرياضية، وغيرها، نظراً لتوفر الإمكانيات المساعدة على ذلك وأهمها الموارد البشرية التي يمكن أن تقدم هذه المواد للطلاب.

كما اقترحت إضافة مادتي اللغة الإنجليزية والحاسوب إلى مقررات الفترة المبكرة من المرحلة الأساسية، في المدارس الرسمية، وتحرير المؤسسات التعليمية من الإنشغال بالرسوم الدراسية والتنسيق مع وزارة المالية وذلك بهدف التفرغ الكامل للعملية التعليمية.

وطالبت مناقشات أعضاء مجلس الشورى القائمين على العملية التعليمية توجيه العناية إلى التعليم الأساسي وإلى لتعليم الثانوي باعتبارهما مدخلين مهمين للايفاء باستحقاقات التنمية البشرية وتأمين مدخلات أكثر كفاءة إلى نظام التعليم العالي.

وطالبت المناقشات بإعادة النظر في الإستراتيجيات التي تحكم العملية التعليمية، في هذه المرحلة بهدف التأكد من مدى استجابة هذه الاستراتيجيات لحاجة البلاد إلى تطوير النظام التعليمي.

كما طالب أعضاء مجلس الشورى بإعادة هيكلة الجامعات اليمنية بما يحقق متطلبات التنمية ويفي باحتياجات سوق العمل، وإنشاء قطاعات تعنى بجودة التعليم الجامعي، واستكمال التشريعات الخاصة بتنظيم التعليم الموازي بما يجعل منه مصدراً آمناً لتمويل التعليم الجامعي.

وأكدت المناقشات أهمية المصادر المحلية لتمويل البرامج التعليمية، والعمل بكل السبل الممكنة للحد من ظاهرة التسرب المدرسي من نظام التعليم الأساسي، وكذا التغلب على الظواهر السلبية التي تعيق تطور النظام التعليمي.

وتحدث أمام مجلس الشورى كل من نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد محمد مطهر وعميدة المعهد الوطني للعلوم الإدارية الدكتورة وهيبة فارع، ورئيس مركز البحوث التربوية الدكتور صالح ناصر الصوفي ونائب رئيس مجلس ادارة جامعة العلوم والتكنولوجيا الدكتور داود عبد الملك الحدابي.

وقد استعرض نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي أوضاع التعليم العالي، وأثنى على مارود في تقرير لجنة الإصلاح الإداري والتأمينات والتنمية البشرية، وأقر بوجود العديد من الصعوبات التي تحول دون تحقيق التطور المنشود في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لكنه أوضح أن جهوداً تبذل للارتقاء بهذا القطاع وبالجانب البحثي وأن هناك عشرة ملايين دولار من المقرر أن يحصل عليها هذا القطاع للوفاء بجانب من متطلبات التطوير والتحديث لهذا القطاع التعليمي الهام.

من جانبها شددت الدكتورة وهيبة فارع على أهمية أن تشمل توصيات مجلس الشورى الاهتمام بتعليم المرأة في مختلف مراحل ومجالات التعليم، والحرص على حضورها في كل برامج التأهيل وتنمية الموارد البشرية.

فيما أوضح رئيس مركز البحوث التربوية ان مناقشة مجلس الشورى لموضوع تنمية الموارد البشرية يشكل وقفة جادة أمام قضية التعليم، وأرجع سبب المشكلات التي يعاني منها التعليم إلى جملة من الأسباب، أهمها النظرة التقليدية للتعليم ما أدى إلى عدم تطبيق المناهج الجادة المطورة بالشكل المطلوب، وعدم توفر معايير لتقييم العملية التعليمية.

ودعا إلى أهمية التركيز على التعليم الثانوي، والتكامل وتفعيل دور الشركاء في العملية التعليمية.

من جانبه طالب نائب رئيس مجلس ادارة جامعة العلوم والتكنولوجيا بأهمية التركيز على المعلم تأهيلاً وتدريباً وتحفيزاً، والعناية بالخطة الدراسية، وبالإدارة التعليمية تأهيلاً وتدريباً، واعتماد المعايير الدولية في هذا المجال.

كما طالب بضرورة الانتقال من مرحلة التشخيص إلى مرحلة تطبيق الإجراءات المفترضة لتطوير التعليم في اليمن.

هذا وقد قرر مجلس الشورى في ختام مناقشاته تشكيل لجنة لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع تضم لجنة الإصلاح الإداري والتأمينات والتنمية البشرية، ولجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، وممثلين عن وزارت التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم الفني والتدريب المهني، وجامعتي صنعاء، والعلوم والتكنولوجيا.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر جلسة أمس من الجانب الحكومي: نائب وزير التربية والتعليم الدكتور عبد الله الحامدي، وأمين عام المجلس الأعلى لتخطيط التعليم الدكتور سيلان العبيدي، ورئيس جامعة صنعاء الدكتور خالد طميم، ووكيلا وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ابتهال عبد القادر الكمال، وعبدالقادر العلبي، وعمداء الكليات والمعاهد العليا وعدد من المسئولين والمعنيين في الجهات ذات العلاقة.

في ورشة عمل عن الإساءة للأطفال التي نظمها المجلس الأعلى للأمومة بصنعاء

حمد : ندعو إلى تعاون جميع الجهات في الاهتمام بقضايا الأطفال الجائفي : إدراج نتائج الدراسة والملاحظات ضمن برامج وخطط الحكومة

صنعاء / سبأ:

ناقش 100 مشاركاً من جهات حكومية و منظمات مجتمع مدني و خبراء مختصين وأساتذة الجامعة من مختلف محافظات الجمهورية أمس النتائج الأولية للدراسة الميدانية حول الأساءة للأطفال في ورشة عمل نظمها المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع منظمة اليونسيف.

وهدفت الدراسة الميدانية الى رصد حجم ظاهرة الأساءة للأطفال و خاصة الأساءة الجنسية و مدى انتشارها وكذا تسليط الضوء على واقع العنف والإهمال للأطفال التي يتعرضوا لها و العمل على وضع المعالجات التي تحمي اولئك الأطفال من اشكال العنف المختلفة .

وفي الورشة أوضحت وزير الشؤن الإجتماعية و العمل الدكتورة امة الرزاق علي حمد اهمية النتائج الأولية للدراسة في تحديد حجم الظاهرة و تشخيص واقع العنف على الأطفال باسلوب علمي منهجي مدروس يعتمد على التحليل الموضوعي من خلال الأرقام والإحصائيات للحالات الموجودة .

ونوهت بأهمية التطرق للمشكلات والظواهر الإجتماعية الحساسة مثل العنف او الأساءة للأطفال كونها قضايا موجودة في مجتمعنا يجب تسليط الضوء عليها بشكل كبير من اجل معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها من اجل توفير الحمايةلأطفالنا من المخاطر التي يتعرضون لها في المجتمع .

واكدت وزير الشؤن الإجتماعية ان اليمن تهتم اهتمام كبيرا بقضايا الطفولة من خلال السياسات العامة للحكومة و اعداد الخطط والأستراتيجيات النوعية التي ترتبط بالطفولة ومنها استراتيجية الطفولة و الشباب التي دشنت عام 2006م ووضعت لها الخطة التنفيذية وقرار متابعتها و تنفيذها من خلال لجنة عليا برئاسة نائب رئيس الجمهورية.

كما توجد حاليا استراتيجية الحماية الإجتماعية والتي تركز على الأطفال الذين هم في ظروف صعبة مثل اطفال الشوارع - المتسولين- الأيتام - ضحايا التهريب - الأطفال العامين وغيرهم حيث توجد فيها تدخلات و برامج كثيرة تشخص واقع اولئك الأطفال .

وخلصت حمد الى اهمية التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية و الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني و المنظمات الدولية المانحة من اجل الأهتمام بقضايا الأطفال باعتبارهم شريكا فاعلا في رسم الخطط و الأستراتيجيات التنموية للنهوض بواقع الطفولة في اليمن .

من جانبها استعرضت امين عام المجلس الأعلى للأمومة و الطفولة الدكتورة نفيسة الجائفي اهداف الورشة المتمثلة بمناقشة نتائج الدراسة المتعلقة بالأساءة للأطفال التي اعدت خلال السنتين الماضيتين بمشاركة مركز الأرشاد و البحوث النفسية بجامعة تعز ومؤسسة التنمية الإنسانية و

مركز الدراسات الإجتماعية بوزارة الشؤن الإجتماعية و العمل و استخلاص الملاحظات و الإضافات و التوصيات الخاصة بالورشة من المشاركين وتضمينها في الدراسة النهائية من اجل وضع المعالجات الخاصة بحماية الأطفال و ادراجها ضمن البرامج و الخطط والحكومية للأعوام القادمة .

فيما تناولت نائب ممثل منظمة اليونسيف في اليمن آن ماري مونسيكا دورالمنظمة في دعم كل الجهود و الإنشطة التي تنفذ في اليمن من اجل خدمة قضايا الأطفال وحمايتهم من كل اشكال العنف ومنها الدراسة التي يناقشها المشاركون اليوم و التي تسلط الضوء على قضية الأساءة للأطفال .

واكدت استعداد المنظمة في تقديم كل اشكال الدعم للحكومة اليمنية لمناصرة السياسات و البرامج الهادفة الى حماية مصلحة الأطفال في اليمن.